وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/٢٣ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠٩٣٨٥٧,٠٠ ج (فقط مليونـــان وثلاثـــة وتسعـــون ألفًا وثمانمائة وسبعـــة وخمســـون جنيهًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٥٥١١٣٢,٨٩ ج (فقط مليون وخمسمائة وواحد وخمسون ألفًا ومائة واثنان وثلاثون جنيهًا وتسعة وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض السوق مبلغ ٥٤٢٧٢٤,١١ ج (فقط خمسمائة واثنان وأربعون ألفًا وسبعمائة وأربعة وعشرون جنيهًا وأحد عشر قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلـغ ٨٨٤٨٠٧٢,٨٢ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وثمانية وأربعون ألفًا واثنان وسبعون جنيهًا واثنان وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٢/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد ابو شادى